

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، داود طيبة، باسم المبيضين

المميز: مساعد نائب عام الجنايات الكبرى.

المميز ضده:

بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى رقم ٣٠٣/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤ المتضمن تعديل وصف
التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) عقوبات
مكررة خمس مرات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥) عقوبات
والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم.

ويتلخص سببي التمييز بما يلي:

١- جاء القرار المطعون فيه مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب.

٢- جاء القرار المطعون فيه مشوب بعيب عدم الفصل بجميع طلبات النيابة العامة.

ويطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في
نهايتها قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهم/ لتلك المحكمة لمحاكمته عن جرم / جناية هناك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٦/٢) عقوبات مكررة خمس مرات على سند من القول أنه وفي منتصف شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٤ حضر المتهم إلى منزل ذوي المجني عليها وهناك قام بالإمساك بها وحضنها وقبلها على فمها والتصق جسمه من الأمام بجسمها من الأمام واستطال عورتها وبعد هذه الواقعة أخذ المتهم يتردد على المجني عليها ويقوم بحضنها وتقبيلها على فمها والتحسيس على ثديها وعضها والنوم فوقها وكذلك التحسيس على فخذها وكرر اعتداءاته الجنسية بحدود أربع مرات غير المرة الأولى وقامت المجني عليها بإخبار والدتها الشاهدة بما حصل معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

سارت محكمة الجنايات الكبرى بإجراءات المحاكمة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ أصدرت حكمها المنوه عنه في صدر هذا القرار.

لم يرتض مساعد نائب محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للسببين الواردين في لائحته التمييزية.

وعن سببي التمييز:

نجد إن الطعن الوارد فيهما ينصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث تعديلها بالوصف الجرمي للتهمة المسندة للمميز ضده عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية من جناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦/٢) عقوبات مكررة خمس مرات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لأحكام المادة (٣٠٥/١-أ) عقوبات.

ورداً على ذلك ومن الرجوع إلى المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نجد إن البيئة في المسائل الجزائية تقام بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعاته الشخصية.

وحيث إن ما قام به المميز ضده من أفعال تمثلت بتقبيل المشتكية على خدها أثناء زيارته لبيت والدتها لم تبلغ درجة الفحش تجيز اعتبارها هناك العرض، كما أن فعله هذا لم يصل إلى درجة من الفحش أو الإخلال بالحياء العرضي للمشتكية لانقضاء الاستطالة المادية والملامسة بجسم المجني عليها وأن هذا الفعل يعتبر من قبل المداعبة بصورة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات.

وبما أن محكمة الجنايات الكبرى توصلت إلى هذه النتيجة بحكمها المميز فإن ما توصلت إليه جاء متفقاً مع الواقع والقانون ونحن نقرها عليها مما ينبنى على ذلك أن سببي التمييز لا يردان على القرار المميز مما يستوجب ردهما.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٣ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٣م.

القاضي المترئس



عضو
الجلسة

عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق/ع م